

الفصل الثامن

الديمقراطية في خطر

إن العلاقة بين المساءلة والمحاسبة من ناحية، والاعتماد على سلطة القانون من ناحية أخرى هي «شفرة دافنشي» الخاصة بالديمقراطية الأمريكية.

ولقد فهم مؤسسونا الطبيعة الإنسانية فهماً بالغ الدقة ينطوي على بصيرة بميولنا جميعاً تجاه جعل العقل ذاته عبداً للأنا (الذات). وبرغم أن هذا المفهوم الفرويدي لم يكن موجوداً منذ قرنين؛ فإن مؤسسينا على وعي به. فقد كتب جيمس ماديسون في الورقة الدستورية رقم (10): «ما دام عقل الإنسان سيظل غير معصوم من الخطأ، ولديه حرية ارتكابه، ستتشكل آراء متباينة. وما دامت الصلة مستمرة بين عقله وحبه لذاته، سيكون لآرائه وعواطفه تأثير متبادل على بعضهم بعضاً، وستكون الآراء أهدافاً تتعلق بها العواطف.

بعبارة أخرى، لا بد أن ينفصل العقل عن «حب الذات» لدى الأفراد الذين يستخدمونه، وأن يركز بدلاً من ذلك على المصلحة العامة - عن طريق ضمان ألا يتاح لفرد أو جماعة صغيرة ممارسة السلطة دون التفاوض مع الآخرين، الذين لا بد أن يقتنعوا بأن ممارسة السلطة المقترحة تتفق مع معايير العقل.

وبقدر ما اعتمد مؤسسونا على «جماعة المواطنين الواعية» لممارسة سلطة العقل وحرية التعبير لحماية الديمقراطية الأمريكية، آمنوا بأن العقل وحده ليس كافياً لضمان بقاء الجمهورية. وقد ناقش ماديسون في الورقة الدستورية رقم (51) مسألة أن «الاعتماد على الشعب، دون شك، هو الرقابة الأساسية على الحكومة، لكن التجربة علّمت الإنسان ضرورة وجود احتياطات إضافية».

كانت «الاحتياطات الإضافية» التي يقصدها هي نظام المساءلة والمحاسبة الذي استخدمه مؤسسونا عند تخطيط الدستور؛ لمنع أي تركُّز خطر لقدرة كبير من السلطة في أيدي عدد قليل - وبذلك إجبار من في السلطة على تعليل آراء بعضهم بعضاً، بتطبيق حكم العقل. وعندما يرغب من في السلطة على التشاور، عندئذٍ -وعندئذٍ فقط- سيقوم العقل بدوره المركزي الضروري. لذلك فإن فصل السلطات ونظام المساءلة والمحاسبة جوهريان لإيجاد مساحة فعلية يعمل العقل داخلها في الديمقراطية الأمريكية.

وهذا هو سبب حماية الحريات الأمريكية -طوال أكثر من قرنين- من التراكم الخطر لقدرة كبير من السلطة في يد شخص واحد، بقرار مؤسسينا الحكيم بتقسيم السلطة الكلية لحكومتنا الفيدرالية إلى ثلاث هيئات متساوية في الدرجة، وتقوم كل منها بمساءلة الهيئتين الأخريين ومحاسبتهما. لكن استمر قلق معظم مؤسسينا بشأن سيناريو واحد معين كانوا يشعرون أنه سيظل خطراً بصفة خاصة: ففي زمن الحرب، قد يتمتع الرئيس بمكانة مرتفعة سياسياً في دوره بوصفه قائداً أعلى

للقوات المسلحة. وقاموا أثناء مناظرتهم في فيلادلفيا بتعريف تراكم السلطة المحتمل في يد السلطة التنفيذية، بأنه تهديد خطر للجمهورية. وكان يقلقهم أن سلطة الرئيس السياسية التي تزداد فجأة في أوقات الحرب، قد تتجاوز حدودها الدستورية العادية. وتفسد نظام المساءلة والمحاسبة الدقيق، وهو شديد الأهمية للحفاظ على الحرية.

وهذا -تحديداً- سبب اهتمامهم البالغ بتحديد سلطات الحرب في الدستور بإسناد قيادة الجيش للرئيس، مع احتفاظ الكونجرس ليس فقط بالسلطة الحاسمة في تحديد ما إذا كانت دولتنا ستقرر خوض حرب أم لا ومتى، ولكن أيضاً السلطات الخطرة التي تحدد طبيعة المهمة والغرض منها. وتشمل هذه السلطات سلطة حشد قوات الجيش والقوات البحرية ودعمها، وسلطة وضع قواعد للحكومة وتنظيم القوات الأرضية والبحرية، من بين سلطات أخرى عديدة. هذه القيود على السلطة التنفيذية في خوض الحرب كانت تعد بالغة الأهمية؛ فقد كتب جيمس ماديسون في خطاب إلى توماس جيفرسون هذه الكلمات: «يفترض الكونجرس ما أظهره تاريخ كل الحكومات، وهو أن السلطة التنفيذية هي الهيئة الأشد ولعاً بالحرب وأكثر السلطات ميلاً لها. لذلك فقد تعهدت بعناية فائقة مسألة الحرب في التشريع».

أثناء الحرب الكورية، كتب أحد أشد قضاة المحكمة العليا بلاغة، وهو روبرت جاكسون، أن الرئيس ينبغي أن يُمنح «أكبر حرية» في زمن الحرب، لكن حذر من «خوض الحرب بلا قيد وبلا مسؤولية باعتباره حجة لإعفاء السلطة التنفيذية من قواعد الحرب التي تحكم جمهوريتنا في زمن السلم». واستأنف حديثه قائلاً:

لا شيء يمكن أن يكفّر عن خطيئة ترتكب في حق حكومة حرة، وهي الاعتقاد بأن الرئيس يمكن أن يفلت من رقابة السلطة التنفيذية حسب القانون عن طريق القيام بدوره العسكري. ولحكومتنا سلطة واسعة طبقاً للدستور لاتخاذ تلك الخطوات الأساسية اللازمة لأمننا. وفي الوقت ذاته، يقتضي نظامنا ألا تتصرف الحكومة إلا بناء على المعايير التي خضعت لمناظرة صريحة وعميقة في الكونجرس وبين الشعب الأمريكي، وأن انتهاك حرية أي فرد أو كرامته، يخضع لمراجعة المحاكم المفتوحة لأولئك الذين تأثروا بالحكومة التي تقلص حريتهم، وهذه المحاكم مستقلة عن الحكومة التي حجت حرية المتقاضين.

وطبعاً، في عقود أحدث، أدى ظهور الأسلحة الجديدة الحديثة التي قلصت فعلاً المدة الزمنية بين اتخاذ قرار الحرب، وإعلان الحرب، وشن الحرب فعلاً، بصورة طبيعية إلى إعادة النظر في الطبيعة الدقيقة لسلطة الهيئة التنفيذية في صنع الحرب. فأتناء أشد المراحل الزمنية خطورة في المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيتي السابق، كان على الأمريكيين أن يتهيؤوا لاحتمال أن العمل التخريبي الحربي ضد بلادنا، يمكن أن يبدأ بتحذير لا يزيد عن خمس عشرة دقيقة. ومن الطبيعي حدوث تعديلات عملية في تفكيرنا الذي كان يشمل افتراض أن الرئيس، يمكن أن يستخدم سلطته الأساسية بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة في استجابة فورية لشن حرب شاملة. وبدأ ضباط الجيش العامل باتباع الرئيس أينما ذهب ومعهم جهاز استدعاء نقال (ما بات يعرف باسم «كرة القدم النووية»). وحتماً، كان نوعي الدولة

بشخصية الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، دور بارز بدرجة أكبر في تشكيل رؤاها عنه.

إن التخوف الأحدث من احتمال امتلاك الجماعات الإرهابية للسلاح النووي، قد عزز بصورة أكبر الضرورات العملية التي يشعر كثيرون بأنها ينبغي أن تزيد الصلاحيات المتاحة للرئيس، وذلك باتخاذ إجراء منفرد لحماية الدولة دون انتظار دور الكونجرس.

لكن الإجراءات العملية للحرب النووية الحديثة ومكافحة الإرهاب، التي تؤدي كلها بالضرورة إلى زيادة سلطات الرئيس الحربية على حساب الكونجرس، لا تلغي المخاوف التي عبر عنها مؤسسونا منذ وقت طويل من أن اتخاذ الرئيس قرار الحرب، حين يضاف إلى سلطاته الأخرى، يحمل في طياته احتمال حدوث عدم توازن في بنية دستورنا الدقيقة - وإنه بالنتيجة يهدد حرياتنا.

عندما أرغم الرئيس بوش على قبول تسوية الكونجرس «بإجازة استخدام القوة العسكرية»، والتي لم تمنحه السلطة المطلقة التي كان يسعى إليها، والتي انتحلها سراً على أي حال، وكأن قرار الكونجرس كان إزعاجاً بلا طائل. لكن كما كتب القاضي فليكس فرانكفورتر ذات مرة: «إن الحصول على سلطة والاحتفاظ بها بصورة علنية تماماً، لا يكون مجرد تجاهل لإرادة الكونجرس الواضحة في حالة معينة؛ بل هو عدم احترام للعملية التشريعية كلياً وللتوزيع الدستوري للسلطة بين الرئيس والكونجرس».

إنني على اقتناع بأن مؤسسينا كانوا سينصحوننا اليوم بأن أحد التحديات الكبرى التي تواجه جمهوريتنا اليوم، بالإضافة إلى الإرهاب -وبالقدر نفسه من الخطورة- هي كيفية ردنا على الإرهاب، وكيفية تعاملنا مع مخاوفنا، وتحقيق الأمن دون أن نخسر حريتنا. وأنا على اقتناع أيضًا بأنهم كانوا سيحذروننا من أن الديمقراطية نفسها تتعرض لخطر رهيب إذا سمحنا لأي رئيس باستخدام دوره بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة في إفساد التوازن الدقيق بين سلطات الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

لقد تأثر مؤسسونا تأثراً بالغاً بقراءة التاريخ، وسلسلة الأحداث الإنسانية المحيطة بديمقراطيات اليونان القديمة والجمهورية الرومانية، قراءة دقيقة. وكانوا يعرفون، على سبيل المثال، أن الديمقراطية في روما اختفت عندما عبر يوليوس قيصر نهر روبكون*، منتهكاً بذلك الحظر الطويل الذي يفرضه مجلس الشيوخ الروماني على عودة دخول أي قائد عسكري المدينة، وهو لا يزال على رأس قواته العسكرية. وبرغم أن مجلس الشيوخ كان محتفظاً بشكله، وتكيف مع الوضع طوال عشرات السنين، حين جمع يوليوس قيصر بحماقة بين دوره قائداً عسكرياً ودوره رئيساً للدولة، فقد انزوى مجلس الشيوخ ومعه الجمهورية الرومانية وحلم الديمقراطية، وبرغم كل النوايا والأهداف، اختفت الديمقراطية من على وجه الأرض لمدة سبعة عشر قرناً، إلى أن ولدت من جديد على أرضنا.

* نهير في شمالي إيطاليا، كان يشكل جزءاً من الحدود بين الجمهورية الرومانية والولايات التابعة لها. وقد اجتازه يوليوس قيصر - عام 49 ق.م. - مشعلاً بذلك نار الحرب الأهلية التي جعلته سيد روما. (الترجمة)

وقد ذهب رئيسنا إلى الحرب، وسار عائداً بصورة رمزية إلى «المدينة» بمشية عسكرية متممّصاً شخصية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأعلن أن بلادنا في حالة حرب دائمة - حتى إشعار آخر - ويحتمل أن يستمر ذلك طوال ما تبقى من حياتنا. ولمّح إلى أن حالة الحرب الدائمة هذه تسوغ إعادة تأويله بصورة منفردة، للدستور بأساليب تزيد من نفوذه كونه رئيساً على حساب الكونجرس والمحاكم وكل مواطن فرد. ومن المؤكد أنه عسكر جزئياً لتنفيذ القانون المحلي عن طريق إعطاء أوامر لأفراد الجيش العاملين ببدء مراقبة داخل البلاد على المواطنين الأمريكيين، والأعمال التجارية، والمنظمات المدنية التي - حسب الرؤية العسكرية - يمكن أن تمثل تهديداً لبلادنا. وهذا في العصور الماضية، كان أمراً لا يمكن تصوره، لكنه لم يلاقٍ من الاحتجاج إلا قليلاً.

بعبارة أخرى، دمج الرئيس بوش متعمداً دوره - قائد أعلى للقوات المسلحة - مع دوره رئيساً للحكومة ورئيس للدولة. وهو بذلك، زاد إلى أقصى حد السلطة التي منحها له الأمريكيون الذين كانوا يشعرون بالخوف من تعرضهم لهجمات، وكانوا متلهفين لتلقي وعوده بتوفير الحماية. وهو يقول لنا، يجب أن نتنازل عن بعض حرياتنا الأمريكية التقليدية، لكي تتوافر لديه سلطة كافية لحمايتنا من هؤلاء الذين كانوا سيؤذوننا.

ومن المؤكد أن الخوف العام من التعرض لهجمات ظل عند معدلات مرتفعة بصورة غير عادية لما يقرب من ست سنوات، بعد أن هوجمنا بدناءة في سبتمبر 2001. وطبعاً، يُذكرنا الرئيس باستمرار

بتلك الهجمات تقريباً في كل خطاب يلقيه منذ حدوثها، وقيل لنا إنها مسوغ لكل شيء فعله تقريباً. وبرغم أننا تعايشنا الآن مع حالة الإنذار «المرفوعة» إلى الدرجة البرتقالية، واحتمال التعرض لهجمات إرهابية، كان مؤسسونا سيحذروننا بالتأكيد من أن الخطر الأكبر على مستقبل أمريكا التي نحباها لا يزال هو التحدي الدائم الذي تواجهه الديمقراطيات دوماً كلما ظهرت في التاريخ، فهو تحدي متجذر في الصعوبة الأصيلة للحكم الذاتي، وسرعة التأثر بالخوف الذي هو جزء من الطبيعة الإنسانية. ومن المؤكد أننا شهدنا فعلاً تأكلاً خطراً في نظام المساءلة والمحاسبة الذي طالما حافظ على سلامة الديمقراطية في أمريكا.

لم يكن الرئيس بوش هو الرئيس الوحيد الذي ضغط حدود هذه الاحتمالات الجديدة لممارسة سلطة تنفيذية أكبر. فعندما ظهر الخطر النووي السوفيتي لأول مرة، مدّ الرئيس ترومان حدود سلطته أثناء الحرب الكورية، ذلك عن طريق الاستيلاء على زمام الأمور في مصانع عديدة للحديد والصلب، كما ذكرت في الفصل الخامس.

وفي القضية التي أنهت استيلاء ترومان على هذه المصانع، أعاد القاضي روبرت جاكسون ببلاغة ذكر المخاوف المتعلقة بقدر السلطة الهائل المركز في الهيئة التنفيذية التي أدركها مؤسسونا بالرجوع إلى الملك جورج الثالث، وقام جاكسون بتحديث آرائهم بالرجوع إلى صورة القرن العشرين الجديدة لمبدأ الرجل القوي المتجسد في كل من هتلر؛ الذي كان قد هزم للتو، وستالين؛ الذي كان آنذاك يواجه تهديداً مميتاً:

«كان مثال هذه السلطة التنفيذية غير المحدودة التي لا بد أنه كان لها أكبر تأثير على الأجداد، هو ممارسة جورج الثالث الكريهة، وكان وصف شرورها في إعلان الاستقلال قد أدى بي إلى الشك في أنهم أنشأوا سلطتهم التنفيذية الجديدة على مثاله. وإذا كنا نسعى لتوجيهات من زماننا، يمكننا فحسب أن نضاهيها بالحكومات التنفيذية التي نصفها باحتقار (بالشمولية)».

من المهم احترام رئيسنا، لكن الأهم احترام دستورنا. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن الارتياح الأمريكي الراسخ في السلطة المركزة لا صلة لها بشخصية الفرد الذي يستخدم تلك السلطة أو شخصه؛ إذ إن السلطة ذاتها هي التي يجب أن تتقيد وتراجع وتتوزع وتتوازن بدقة لضمان بقاء الحرية. وإن القيود على صلاحيات السلطة التنفيذية - كما ينص عليها الدستور - تأخذ في كثير من الأحيان صيغة خاصة لكونها قوانين يصدرها الكونجرس، وهي التي ينزع الرؤساء الراغبون في توسيع سلطاتهم إلى تجاهلها أو انتهاكها.

إن الرئيس الذي ينتهك القانون يمثل خطراً على بنية حكومتنا نفسها. وكان أباًؤنا المؤسسون مصريين على أنهم أسسوا حكومة قوانين وليست حكومة رجال. والمؤكد أنهم أدركوا أن بنية الحكومة التي حفظوها كشيء مقدس في دستورنا - نظام المساءلة والمحاسبة الخاص بنا - تم تصميمها لغرض أساسي هو ضمان أنها ستحكم عن طريق سلطة القانون. وكما قال جون آدمز: «لن تمارس السلطة التنفيذية السلطتين التشريعية والقضائية مطلقاً، ولا أي واحدة منهما؛ ذلك أنها ستكون حكومة قوانين وليست حكومة رجال».

كان مؤسسونا على دراية تامة بأن تاريخ العالم يثبت أن الجمهوريات هشة. فلقد سئل بنجامين فرانكلين لحظة ميلاد أمريكا في فيلادلفية: «حسنًا يا دكتور* ماذا لدينا؟ جمهورية أم مملكة؟». فأجاب بحذر: «جمهورية، إن استطعتم الحفاظ عليها».

إن بقاء الحرية يعتمد على سلطة القانون، وتعتمد سلطة القانون بدورها على الاحترام الذي يكنه كل جيل من الأمريكيين، للأمانة في كتابة القوانين وتفسيرها وتنفيذها.

ولقد انتهك الرئيس بوش القانون على نحو متكرر طوال ست سنوات. وعلى الرغم من أن القرار القضائي الوحيد الذي تناول مسألة الالتزام بالقانون، قد أدان على نحو قاطع البرنامج الضخم الخاص بالمراقبة بلا إذن قضائي، ولقد أخفق كل من وزارة العدل والكونجرس في اتخاذ أي إجراء لتنفيذ القانون؛ فلم يطلب مدعٍ خاص، ولم تجر ال (إف بي أي) أي تحقيقات؛ بل كان هناك صمت تام. لكن، حصلت ديمقراطيتنا من التجاهل الصامت لانتهاك القانون المتكرر الذي يقوم به رئيس الولايات المتحدة، على نتائج بالغة الخطورة.

ما إن تنتهك سلطة القانون مرة، تصبح في خطر، وما لم يتوقف الانتهاك، يتنامى الخروج عن القانون. وكلما اتسعت سلطة الهيئة التنفيذية؛ صار من الصعب على الهيئتين الأخريين أداء دوريهما

* كان فرانكلين (1706-1790) عالمًا في الفيزياء، وله عدة إسهامات في مجال الكهرباء، إضافة إلى أنه كان سياسيًا بارعًا، شارك في وضع أول دستور للولايات المتحدة الأمريكية. (الترجمة)

الدستوري. وعندما تتصرف الهيئة التنفيذية خارج إطار دورها المحدد دستورياً، وتكون لديها القدرة على التحكم في الوصول للمعلومات التي تكشف عن إجراءاتها، تزداد صعوبة ضبطها من جانب الهيئتين الأخريين. وما إن تُفقد تلك القدرة، تتهدد الديمقراطية نفسها، ونصبح حكومة رجال وليس حكومة قوانين.

إن الموظف التنفيذي الذي يدّعي لنفسه سلطة تجاهل توجيهات الكونجرس التشريعية القانونية، أو يتصرف بمنأى عن إشراف الهيئة القضائية، يصبح الخطر الأساسي الذي سعى مؤسسونا لإبعاده عن الدستور. فحسبما قال جيمس ماديسون: «إن تجميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة، في الأيدي نفس، سواء كانت في يد فرد، أو عدد قليل أو كثير، وسواء كانت موروثّة أو مأخوذة بالتخصيص الذاتي أو انتخابية، فإنها قد تنطبق تماماً على تعريف كلمة طغيان».

ما الذي كان سيظنه بنجامين فرانكلين في تأكيد الرئيس بوش على أن لديه سلطة أصيلة - حتى دون أن يعلن الكونجرس الحرب - تخوله القيام بغزو أي دولة على الأرض في أي وقت يختاره، ولأي سبب يريده، حتى لو لم تمثل تلك الدولة أي خطر وشيك على الولايات المتحدة؟ وكم من الوقت كان سيستغرقه جيمس ماديسون في حسم إدعاء الرئيس الحالي - في الآراء القانونية لوزارة العدل - بأنه بصفة عامة فوق سلطة القانون ما دام يتصرف في حدود دوره قائداً أعلى للقوات المسلحة؟

أعتقد أننا يمكن أن نقول بثقة إن مؤسسينا كانوا سيهتمون اهتماماً حقيقياً بهذه التطورات الحديثة في الديمقراطية الأمريكية، وإنهم كانوا

سيشعرون بأننا الآن، هنا، نواجه خطراً واضحاً وحاضراً مع احتمال تهديد مستقبل التجربة الأمريكية. أفلا يجدر بنا أن نهتم بالقدر نفسه، وألا ينبغي علينا أن نسأل أنفسنا كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

حاولت هذه الإدارة باسم الأمن، أن تحي الكونجرس والمحاكم جانباً، وأن تستبدل بنظامنا الديمقراطي للمساءلة والمحاسبة سلطة تنفيذية لا تخضع للمساءلة والمحاسبة. وكانت طوال الوقت تحتال بأساليب جديدة لاستغلال إحساس الأزمة لاكتساب أنصار وهيمنة سياسية.

هذه المحاولة لتعديل التخطيط الدستوري المتوازن بدقة في أمريكا، وتحويله إلى بنية مائلة تسيطر عليها هيئة تنفيذية لها الصلاحيات كافة مع كونجرس وسلطة قضائية تابعين، تمثل تهديداً خطراً لبقاء الحرية. ونتيجة لادعائها غير المسبوق لسلطة منفردة جديدة، وضعت السلطة التنفيذية التخطيط الدستوري موضع خطر بالغ.

كانت إحدى أكثر ممارسات الرئيس بوش خطورة وإثارة للآزدراء هي إساءة استعماله الدائم لما يسمى «البيانات الموقّعة». وهي بيانات رسمية مكتوبة يصدرها الرئيس بعد توقيع مذكرة لتتحول إلى قانون. وقد قامت هذه البيانات عبر تاريخنا بوظيفة احتفالية في الأساس، لتمجيد فضائل التشريع، وشكر الأشخاص المسؤولين عن سن القوانين. وبهذه المناسبة، كانت هذه البيانات تتضمن أيضاً مقاطع يثير فيها الرئيس أموراً دستورية متعلقة ببعض مواد القانون الجديد. وكان الرؤساء يتحاشون دائماً تحديد تلك المواد التي لا يوافقون عليها،

وإعلان أن الرئيس لن يخضع لها؛ ولاشك أن هذا الإجراء غير دستوري في الشكل قبل الموضوع.

يمنح الدستور الرئيس حق إصدار قانون، أو رفض قانون (بحق الفيتو) - وفي هذه الحالة لا يسري القانون ما لم تبطل أغلبية ساحقة في كل من مجلسي النواب والشيوخ هذا الفيتو- أو يُحجم عن توقيع قانون - وفي هذه الحالة يسري القانون دون توقيعه بعد عشرة أيام (ما لم تتوقف جلسات الكونجرس أثناء تلك الأيام العشرة، وفي هذه الحالة يتم إبطال القانون بما يسمى «فيتو الجيب»*)، لكن هذه هي الخيارات الوحيدة المنصوص عليها في الدستور، إذ يجب على الرئيس إما توقيع مشروع القانون الذي يقدمه له الكونجرس أو رفضه. فالرئيس ليس عضواً في الهيئة التشريعية؛ وبالنتيجة لا يخول له أن يفرض المواد كافة في كل قانون ويقرر بنفسه أي المواد سيقبلها وأبها سيرفض. فبمجرد أن يتم تمرير القانون في الكونجرس عليه أن يقبله كله أو يرفضه برمته.

أصدر الرئيس بيل كلينتون بيانات رسمية موقعة تغطي 140 قانوناً أثناء ثماني سنوات وهي مدة رئاسته، مقارنة بسلفه جورج إتش. بوش، الذي عارض 232 قانوناً أثناء مدة ولايته وهي أربع سنوات. أما الرئيس جورج دبليو. بوش فأصدر بيانات موقعة أكثر من كل سابقه مجتمعين - معترضاً على دستورية أكثر من ألف قانون أثناء السنوات الست الأولى لوجوده في المكتب البيضاوي.

* فيتو غير مباشر يضعه الرئيس على مشروع قانون يقدم إليه، وذلك بأن يبقيه من غير توقيع، كأنه يخفيه في جيبه، إلى ما بعد انقضاء دورة الكونجرس. (الترجمة)

إن الفرق بين ممارسة الرئيس كلينتون وممارسة الرئيس جورج دبليو. بوش، ليس مجرد فرق في الحجم - برغم أن ذلك مذهل في حد ذاته، خاصة إذا علمنا أن الرئيس كلينتون كان يواجه كونجرس معارضاً ومناوئاً يهيمن عليه الحزب السياسي المعارض، في حين أن الرئيس بوش كان يواجه طوال السنوات الست الأولى كونجرس طبعاً ومؤيداً. وكانت بيانات الرئيس كلينتون الموقعة تقوم على مبادئ مستقرة في القانون الدستوري، وتوجهها الرغبة في إتاحة الفرصة للقضاء للفصل في قضايا التأويل الدستوري. مع ذلك، كانت بيانات الرئيس بوش الموقعة، تعتمد على نظريات قانونية تتعلق بسلطته، مبالغ فيها، وتفتقر إلى السند القضائي. وفي الواقع، كانت نظريته عن سلطاته أنها بالغة الاتساع لدرجة أنها وصلت - عند التطبيق - إلى طلب سلطة يظهر بوضوح تام أنها غير دستورية - سلطة في يدها تحديد مواد القانون التي سوف يخضع لها، والتي لن ينصاع لها.

دق عدد من أساتذة القانون ناقوس الخطر بشأن هذه الممارسة؛ ويقول أحدهم؛ وهو ديفيد جولوف أستاذ القانون بجامعة نيويورك، إن إصرار بوش يثير الشك «في فكرة وجود حكم القانون ذاتها». ويقول حالياً بروس فين؛ الذي كان يشغل منصب وكيل المحامي العام في إدارة بوش حين بدأ إدميس وصامويل أليته هذه الممارسة: إنها «تقلص نظام المساءلة والمحاسبة الذي يحافظ على بقاء البلاد ديمقراطية». ويضيف: «فما من سبيل أمام قضاء مستقل أن يسأله عن ادعائه السلطة، والكونجرس لا يفعل ذلك أيضاً؛ لذا يجرننا ذلك إلى سلطة تنفيذية لا حدود لها».

على سبيل المثال، بعدما أخجلت الإدارة البلاد وأخرجتها بتعذيب عدد كبير من السجناء المساكين، مررت أغلبية ساحقة مناصرة تشريعاً برعاية ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين -هم جون ماكين وجون وارنر وليندساي جراهام- يحظر التعذيب. كان بوسع بوش أن يرفض مشروع القانون بحق الفيتو، لكن الكونجرس كان يقيناً سيبتل هذا الفيتو. فبدلاً من ذلك، قام بوش بتوقيع القانون، لكنه أعلن أنه لم ولن يلتزم به. ويساعد هذا في تفسير لماذا لم يستخدم بوش الفيتو إلا في مشروع قانون واحد فقط طوال مدة وجوده في المكتب البيضاوي. ولماذا يزعج نفسه، إذا كان يستطيع أن يقرر على هواه أي مواد القانون سيطبق وأيها سيتجاهل بكل بساطة؟

وفي حالات أخرى عديدة، ساوم الرئيس الكونجرس على ترجيح أصواتهم لصالح قانون معين، عن طريق الموافقة على دعم مواد معينة يتضمنها هذا القانون، أصر عليها أعضاء شتى من مجلسي النواب والشيوخ، شرطاً لتأييدهم، وهذا الفعل، الشائع في النظم الديمقراطية، يُعرف «بالتسوية». لكن في هذه الحالات، راوغ الرئيس وأعلن في بياناته الموقعة أنه لن ينفذ مواد القانون التي وضعها أعضاء الكونجرس في المشروع بوصفها شرطاً لضمان تأييد الأغلبية، ولن يعدّها صالحة.

ولنأخذ مثلاً آخر، قامت الأغلبية الموالية في الكونجرس بتمرير قانون لتأمين الخدمات البريدية في الولايات المتحدة (كما ذكرنا في الفصل الخامس)، وهو يعزز بوضوح بنود التعديل الرابع لوثيقة حقوق الإنسان، وتجعل فتح الرئيس خطابات المواطنين دون إذن قضائي عملاً

ضد القانون. لكن الرئيس أصدر بياناً موقِعاً وقت توقيع مشروع القانون يؤكد على سلطته المستقلة في أن يأمر بفتح ذلك البريد للتفتيش، دون إذن قضائي.

هل علينا تعديل جميع الكتب المدرسية في أمريكا لنشرح لتلاميذ المدارس أن ما ظل يُدرّس طوال قرنين من الزمان عن المساءلة والمحاسبة لم يعد صالحاً؟ هل علينا أن ندرّس لهم بدلاً من ذلك أن كونجرس الولايات المتحدة ومحاكمها هي مجرد جماعات استشارية، تقدم اقتراحات للرئيس بشأن ما يجب أن يكون عليه القانون، أما الرئيس فيملك زمام السلطة، وله الآن الكلمة الفاصلة في كل شيء؟ وهل علينا أن ندرّس لهم أننا حكومة رجال وليس حكومة قوانين؟ هل علينا أن ندرّس لهم أننا اعتدنا أن نكون دولة ديمقراطية؛ لكننا الآن نتظاهر بذلك وحسب؟

إن إساءة استخدام البيانات الموقعة للالتفاف حول نظام المساءلة والمحاسبة الذي صممه المؤسسون، هي جزء من محاولة أوسع تقوم بها الإدارة لتركيز كل السلطة في أيدي الهيئة التنفيذية. والمؤكد أن الإدارة الحالية تولت السلطة تحت تأثير نظرية قانونية تهدف إلى إقناعنا بأن هذا التركيز المفرط للسلطة الرئاسية، هو ما قصده دستورنا بالضبط.

هذه النظرية القانونية، التي يسميها مؤيدوها «السلطة التنفيذية الموحدة» لكنها توصف على نحو أدق «بالسلطة التنفيذية الأحادية»، تهدد بتوسيع صلاحيات الرئيس إلى أن تمحى معالم الدستور الذي منحه لنا المؤسسون فعلاً، فلا يعرفه أحد. وفي ظل هذه النظرية، لا

يمكن للهيئة القضائية مراجعة صلاحيات الرئيس عندما يتصرف بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، أو عندما يتخذ قراراً يتعلق بالسياسة الخارجية، ولا يمكن للكونجرس مساءلته عنها.

وقد وصل الرئيس بوش بتضمينات هذه الفكرة إلى أقصى حد لها، بالتأكيد المستمر على دوره كونه قائداً أعلى للقوات المسلحة، ويستشهد بذلك كلما سنحت الفرصة، مع دمج هذا الدور في أدواره الأخرى داخلياً وخارجياً. وعندما تضاف تضمينات هذه النظرية إلى فكرة أننا قد دخلنا في حرب دائمة، فإنها تمتد في المستقبل إلى أكثر مما يمكن أن نتصور. فلا بد من رفض هذه المزاعم، واستعادة توازن القوى السليم إلى جمهوريتنا، وإلا خضعت طبيعة ديمقراطيتنا الجوهرية إلى تحول جذري.

وفي إساءة استخدام سلطة أخرى يبررها مبدأ السلطة التنفيذية الموحدة، أعلن البيت الأبيض في أوائل عام 2007 أن الموظفين السياسيين سيقومون بفحص الأحكام والبيانات السياسية كافة التي صدرت عن الوكالات الحكومية وتنفيذها، مما يوفر وسيلة أخرى يمكن بها حشد الضغط السياسي في الوكالات التي يجب عليها تنفيذ قوانين الصحة والأمن والبيئة دون تحريف سياسي.

من المهم أن نتذكر أنه بالإضافة إلى سلطة الرئيس في «تنفيذ القانون بأمانة» والمستمدة من المادة الثانية من الدستور؛ فإنه يمارس سلطة أخرى فوضه فيها الكونجرس بصفة خاصة في القوانين التشريعية التي غالباً ما تتضمن إجراءات وقائية صُممت لضمان تنفيذ القوانين والسياسات بطريقة دقيقة وعادلة. وفي معظم الأحيان، يتم

تخطيط هذه المقتضيات على نحو صريح واضح لمنع أصحاب المصالح الخاصة من ذوي الثروة والنفوذ، من السيطرة على العمليات التي صممت لحماية الشعب من الممارسات الفاسدة لأصحاب هذه المصالح الخاصة نفسها.

إن مبادرة الرئيس الجديدة، في الإدارة الحالية؛ لإخضاع كل عملية صنع السياسة التي تقوم بها السلطة التنفيذية لأجندة الرئيس السياسية، هو جزء من إستراتيجية السعي للسلطة نفسها. وقد نبه أحد المتحررين من الوهم - وهو جون دي أيوليو الموظف السابق في البيت الأبيض - إلى هذا النموذج دائم الوجود، عندما غادر بوصفه مستشاراً مسؤولاً عن «المبادرات المبنية على الصدق»؛ إذ قال: «إنك حصلت على كل شيء، وأنا أعني كل شيء، تديره الذراع السياسية؛ إنه عهد ازدهار الماكيافيلية».

لقد وجد بوش أساساً فكرياً لرئاسة عدوانية عندما قدم كارل روف لحاكم ولاية تكساس* عام 1999 كتاباً بعنوان «قوة السلطة التنفيذية: حجة مقنعة لرئاسة قوية» كتبه تيري إيستلاند. فبناءً على قول ألكسندر هاميلتون في «الوثائق الفيدرالية»: أن «قوة السلطة التنفيذية صفة أساسية في تعريف الحكومة الصالحة»، وكان كتاب إيستلاند، الصادر عام 1992، تعبيراً مفصلاً دقيقاً عن رؤية لرئاسة منفردة قوية، كانوا يرون أنهم فقدوها مع إصلاحات ما بعد ووترجيت.

* يقصد جورج دبليو. بوش. (الترجمة)

كان أبرز المدافعين عن نظرية السلطة التنفيذية الموحدة العجيبة هذه، صامويل أليوت، وهو الشخص نفسه الذي كان المدافع الأول عن التوسع التعسفي في البيانات الموقعة في إدارة ريجان. وكان أليوت مؤيداً قديماً لما يسمى «السلطة التنفيذية الموحدة»، ولا يصح أن يكون ناقداً دقيقاً للتوسع في السلطة التنفيذية. وبالمثل، أوضح القاضي روبرتس رئيس المحكمة العليا احترامه لتوسيع السلطة التنفيذية عبر تأييده للإذعان القضائي لما تصدره السلطة التنفيذية من قرارات وأحكام. والمؤكد أن التعيينات القضائية التي يقوم بها الرئيس - إذا أخذناها كلها - قد صممت بوضوح لضمان ألا تكون المحاكم فاحصاً مؤثراً للسلطة التنفيذية.

كانت أضعف سلطة في السلطات الثلاث وأشدّها قابلية للتأثر - حسبما اتفق مؤسسونا بصفة عامة - هي السلطة القضائية. إذ كانت سلطة القضاء تعدّ لا شيء بالمقارنة بسلطة المال أو السيف - على الأقل قبل أن يوسع جون مارشال رئيس المحكمة العليا سلطة المحكمة العليا في بداية القرن التاسع عشر.

وكما كتب ألكسندر هاميلتون في الورقة الدستورية رقم (78)، فإن ذلك التفاوت المتأصل في السلطة: «أثبت، بما لا يقبل الجدل، أن السلطة القضائية هي أضعف أقسام السلطة الثلاث بلا منازع؛ لدرجة أنها لا يمكن أن تهاجم بنجاح أيّاً من السلطتين الأخريين؛ وأن كل ما يلزم عمله قدر الإمكان هو أن تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد هجوماتها... وهي في خطر دائم من أن تخضعها أو تروّعها أو تؤثر فيها نظيراتها».

مع ذلك، استمر هاميلتون في التحذير من أنه لو اجتمعت السلطة القضائية مع أي من السلطتين الأخريين، التنفيذية أو التشريعية، فإن الحرية نفسها «ستكون في خطر بالغ».

ولهذا السبب هناك أهمية خاصة لحماية استقلالية القضاء - من كل من التأثير بأهواء الأغلبية المؤقتة في السلطة التشريعية، وبنهم السلطة التنفيذية الحتمي للسلطة المتكاملة، وقد كتب مونتيسكيو، وهو أحد أشد مفكري عصر التنوير تأثيراً، وكان مؤسسونا يقتبسون منه دائماً: «لن توجد حرية لو لم تنفصل سلطة القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية».

وفي نظام سليم وظيفياً تكفل السلطة القضائية بوصفها الحكم الدستوري، أن تتقيد هيئات الحكومة بحدود سلطاتها الخاصة، وأن تراعي الحريات المدنية، وتلتزم بسلطة القانون. وعندما عرض جيمس ماديسون وثيقة الحقوق للدراسة، شرح أن المحاكم ستكون حارسة حقوقنا، و«حصناً منيعاً ضد أي ادعاء للسلطة من جانب أي من السلطتين التنفيذية والتشريعية».

ولسوء الحظ، بذلت الإدارة الحالية قصارى جهدها لإعاقة قدرة السلطة القضائية على المنح أو المنع، بجعل الخلافات بعيداً عن سيطرتها - على سبيل المثال، ذلك التحدي لقدرة الإدارة على احتجاز الأفراد دون إجراءات قضائية. وقد فعلت هذا عن طريق تعيين قضاة (مثل أليوتوروبرتس) يمثلون لممارستها السلطة، ويؤيدون الهجوم على استقلالية السلطة الثالثة.

ليس الرئيس بوش أول رئيس يسعى للسيطرة على الهيئة القضائية الفيدرالية. فالثابت أن طرفاً من الصراع بين جون آدمز وتوماس جيفرسون كان على من سيسيطر على أغلبية القضاة، الاتحاديون أم معارضو الاتحاد. وقد حاول فرانكلين دي لانوروزفلت، وأخفق في «حشد» المحكمة العليا بأكثر عدد من القضاة المؤيدين لحظة «العقد الجديد» التي وضعها.

لكن، نادراً ما وُجد في التاريخ الأمريكي أي شيء يشبه الهجوم على استقلالية الهيئة القضائية الذي شهدناه في عهد بوش-تشيني. إضافة إلى ذلك، أيدت الإدارة الهجوم على الاستقلال القضائي الذي تم على يد الجمهوريين في الكونجرس، الذين قاموا بجهود تشريعية لتقليص نطاق السلطة القضائية في المحاكم، وذلك في أمور تدرج من الأمر القضائي بالتحقيق في قانونية سجن شخص معتقل إلى قسم الولاء للبلاد. باختصار، أظهرت الإدارة احتقارها لدور القضاء وسعت للتهرب من المراجعة القضائية لأفعالها في كل مناسبة.

قال المتحدث الرسمي باسم جيمس سينسنبرينر، رئيس اللجنة القضائية السابق في مجلس النواب: «يبدو أن ثمة سوء فهم لدى الناس جعلهم يظنون أن نظامنا أنشئ على استقلال القضاء استقلالاً تاماً».

سوء فهم؟

لقد وصل الأمر ببعضهم في اليمين المتطرف إلى حد التورط في تهديدات صريحة وترهيب القضاة الفيدراليين أصحاب الفلسفة التي يعارضونها، وحتى بعد مقتل أحد القضاة في أتلانتة أثناء رئاسته

جلسة في قاعة المحكمة، وحتى بعدما قُتل زوج قاضية فيدرالية وأنها في شيكاغو في انتقام من طرف ساخط في قضية خاسرة. حتى بعد هذه الأفعال، استطاع طوم ديلاي؛ زعيم الجمهوريين في مجلس النواب وقتها، أن يعلق على قرارات المحكمة في قضية تيري شيافو بقوله في نبرة إنذار: «سيأتي وقت يدفع فيه المسؤولون عن هذا ثمن أفعالهم».

وعندما ازداد الغضب سوءاً بعد هذا التعليق؛ ادّعى النائب ديلاي بأنه أساء اختيار كلماته، لكنه في الجملة اللاحقة مباشرة أطلق تهديدات جديدة للمحكمة نفسها إذ قال: «إننا ننصّب قضاة المحاكم، وبوسعنا تحييتهم، فتحن نملك قوة المال».

فضلاً عن ذلك، كان حشد من الجمهوريين البارزين يقومون بتهديدات مماثلة بصفة منتظمة. فقد قال عضو الكونجرس الجمهوري ستيف كينج من ولاية أيوا: «إذا مررنا قانون ما؛ قانون معين، ثم رفضوا هذا القانون، فإنهم سيبدوون في فهم معنى السلطة حينما تنضب ميزانياتهم، وسنسترعى انتباههم. وليست هذه طريقتي المفضلة، فطريقتي المفضلة هي أن نجعلهم يحترمون الدستور والقانون، لكنهم فعلوا العكس في هذه البلاد، وإذا أردنا أن نحفظ دستورنا؛ فلا بد أن يتعاونوا معنا».

أما السيناتور جون كورناين، وهو جمهوري من ولاية تكساس، فقد ربط مباشرة ما دعاه حالة عنف داخل دار القضاء برأيه أن القرارات غير المحبوبة قد تفسر الأمر: «إنني هل توجد صلة بين رؤية جهة ما في أوقات معينة، حيث يصنع القضاة قرارات سياسية ولا يساءلون عنها

من قبل الشعب؛ فتزداد وتزداد حتى تصل إلى الدرجة التي يشارك فيها بعضهم في العنف، وبقينا هذا العنف غير مقبول، لكن هذا الأمر يقلقني».

يا له من تعليق مخزٍ وخبيثٍ وخطر.

وقد دعا مايكل شوارتز، مدير مكتب السيناتور الجمهوري طوم كوبرن من أوكلاهوما، إلى مناشدة جماعية للرئيس، باستخدام نظرية الجناح الأيمن العجيبة، التي تقول إن الرئيس يستطيع أن يعلن ببساطة أن قاضياً معيناً لم يعد يتصرف بصورة لائقة في نظر الرئيس، وقال هذا المسؤول: «ومن ثم تنتهي مدة خدمة هذا القاضي».

إن المسؤولين الجمهوريين المنتخبين والمعينين الذين أعلنوا هذه التصريحات الخطرة، ربما يعكسون منظومة اعتقاد حزبية أشد انتشاراً لدى بعض المنظمات المتطرفة الأساسية، التي جعلت تدمير استقلالية القضاء في صدر جدول أعمال السياسية. وقد قال طوني بيركنز، رئيس «جمعية أبحاث الأسرة»: «هناك أكثر من طريقة لسلخ الهر، وأكثر من طريقة لنزع الرداء الأسود عن القاضي». وقد ادعى بيركنز بأنه اجتمع بعدد من الزعماء الجمهوريين حيث ناقشوا بصراحة مسألة سحب التمويل من محاكم معينة لا تعجبهم قراراتها. ويضيف بيركنز قائلاً عن الزعماء الجمهوريين: «إن ما يفكرون فيه ليس مجرد حل هذه المحاكم ثم إعادة إنشائها في اليوم الثاني، وإنما أيضاً سحب تمويلها». وقال إن الكونجرس كان بإمكانه أن يستخدم سلطته المخصصة «لإقصاء القاضي، وكل العاملين معه، فقط ليجلس

بلا عمل». كذلك صب ناطق رسمي بارز آخر للجناح اليميني؛ وهو جيمس دوبسون الذي يرأس جمعية «الأسرة هي المركز»، جام غضبه على الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف، إذ قال: «قليل من الناس من يعرف هذا، لكن الكونجرس فعلاً يمكنه أن يحرم المحكمة من أي شيء، وليس عليهم أن يطردوا أحداً أو يتهموا أحداً ولا أن يدخلوا تلك المعركة، فكل ما عليهم عمله هو أن يقولوا إن الدائرة التاسعة لم تعد موجودة بعد الآن، وينتهي الأمر». وعن طريق التهديدات، أوجد عدد كبير من الجمهوريين جواً قد يتردد فيه القضاة إلى حد بعيد في ممارسة استقلاليتهم خشية عقوبة الكونجرس.

تختلف هذه الآراء تماماً مع روح دستور الولايات المتحدة. وكانت هناك عصور سابقة في أمريكا هددت فيها المناورات السياسية استقلالية المحاكم، لكن بمرور الزمن، كان تقدير حماية استقلالية السلطة القضائية يزداد رسوخاً.

يقول ألكسندر هاميلتون محذراً:

إن استقلال القضاة ضروري بالقدر نفسه لحماية الدستور وحقوق الأفراد من آثار تلك الطباع السيئة، التي قد يستغل بعض أهل المكر فتونهم لنشرها بين الناس، أو من الآثار التي تعقب بعض الأزمات، صحيح أنها سرعان ما تزول بعد أن تظهر معلومات أصدق، وبعد تفكير أكثر روية، لكنها تنزع إلى إحداث بدع خطيرة في الحكومة، وإلى ممارسة ألوان من القمع خطيرة تجاه الأقلية في المجتمع.

بدأ ضغط المحافظين على القضاء الفيدرالي بصورة جدية عام 1982، عندما تجمّع عدد غير قليل من طلاب كلية الحقوق المحافظين في كلياتهم بجامعة ييل وشيكاغو، برعاية أساتذة قانون مثل روبرت بورك وأنطونين سكاليا. ومنحوا أنفسهم اسم «الجمعية الفيدرالية»، وهي جمعية انضم إليها على نطاق واسع أفراد من شباب موظفي حكومة ريجان، لا يفعلون شيئاً سوى تطعيم القضاء بقضاة يؤمنون، مثلهم، برؤية لحقوق الفرد والسلطة الفيدرالية، كانت أضيق إلى حد بعيد من الوضع الراهن. وحسب رأي هذه الجمعية، كانت المحاكم تقوم خطأً بتكييف الدستور وفقاً للأحوال السائدة، وليس حسب قربه من مقاصد من كتبوا مخططه الأول في القرن الثامن عشر. وكان من بين أعضاء هذه الجمعية قاضي المحكمة الدستورية العليا، في المستقبل، صامويل أليوتو.

وبتمويل من مؤسسات جون إم. أولين، وليندا وهاري برادلي، وسارة سكايف، وتشارلز جي. كوخ، ثار غضب الجمعية ونشطت طوال خمس سنوات من وجودها عندما رفض الكونجرس ترشيح قاضي المحكمة العليا روبرت بورك. وانتشرت فروع الجمعية الفيدرالية عبر كليات الحقوق الكبرى في أنحاء البلاد جميعها. وكان أول انتصار كبير لهم رد الضربة بالهجوم على ترشيح القاضي كلارنس توماس، وسرعان ما هيمن أعضاؤها على اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ. ومنذ عهد قريب جداً، قويت الجمعية الفيدرالية بصعود القاضيين روبرتس وأليوتو.

في أعقاب الجدل الدائر بشأن عضو جماعة الضغط، وبطل الفضيحة المشهورة، جاك أبراموف، وكل رحلات كسب التأييد مدفوعة التكاليف التي قام بها أعضاء الكونجرس، حظر نواب المجلس، الذين شغلوا مقاعدهم في يناير 2007، رحلات أعضاء الكونجرس على نفقة الدولة، ويتوقع أن يحذو أعضاء مجلس الشيوخ حذوهم قريباً. لكن كان الاهتمام برحلات الهيئة القضائية المماثلة على نفقة الشركات اهتماماً ضئيلاً للغاية. فبدأت جماعات المصالح باستضافة حلقات دراسية تعليمية للقضاة الفيدراليين في منتجعات باهظة التكاليف؛ لتلقين هؤلاء القضاة عقائدهم المحافظة. وكانت هذه الجماعات، في معظم الأحيان، تتفق آلاف الدولارات على وسائل الترفيه والسفر وتكاليف استضافة كل من يحضر من القضاة. وكانت بعض هذه التجمعات أكثر توازناً بطبيعتها من غيرها، وظهر لدى بعضها تركيز أساسي على تبادل حقيقي للأفكار الفلسفية. لكن، في مناسبات عديدة، كانت كفة «المنهج» المقدم تميل إلى حد بعيد تجاه العقيدة اليمينية، وإن امتزجت بوجود هزيل للأراء الأخرى حفاظاً على خدعة أنه ليس عرضاً بالغ التحيز.

ترى هذه الجماعات أن القضاة - في عالم حديث به تغيرات تقنية متلاحقة - يحتاجون لملاحقة أحدث المعلومات عن سلسلة من القضايا التقنية حتى يتخذوا قرارات واعية. والمؤكد أن الكونجرس أنشأ «المركز القضائي الفيدرالي» غير الحزبي، تعبيراً عن غرضها في إمداد القضاة بأفضل المعلومات عن القضايا كافة التي يرغبون في بحثها. لكن بعض جماعات المصالح هذه أقل ميلاً لإمداد القضاة بدراسات عليا نزيهة، وترجع بدلاً من ذلك بصفة أساسية في إقناع القضاة بتبني وجهة نظرهم.

أجرت «جمعية حقوق المجتمع» الرقابية، بحثاً شاملاً عن الجماعات التي تتولى رعاية هذه الفعاليات ومن حضر من القضاة، وكيف أيدت قراراتهم -على نحو متوافق- مجموعة الشركات التي وفرت لهم «التعليم». ولم تكن نتائج هذا البحث مفاجئة لكنها تدق جرس الإنذار إذا وضعنا في الاعتبار رغبة المؤسسين في إقامة قضاء مستقل.

وجدت «جمعية حقوق المجتمع» أن عدد الرحلات التعليمية الخاصة بالقضاة، قد زاد فعلاً -بنسبة تجاوزت 60%- بين منتصف التسعينيات وعام 2004. وفي بعض السنوات، حضر أكثر من 10% من القضاة الفيدراليين هذه الفعاليات. وفي حين كان القصد من معظم هذه الحلقات الدراسية بالفعل توفير العلم والمعلومات، زادت أيضاً إلى حد بعيد نسبة الحلقات الدراسية التي قام برعايتها «الثلاثة الكبار» - «مؤسسة البحث في الاقتصاد والبيئة»، و«مركز جامعة جورج ماسون للقانون والاقتصاد»، و«ليبرتي فند».

هذه المنظمات الثلاث لديها توجه محافظ تعلن تجاه القانون، ولا سيما تجاه القوانين واللوائح الخاصة بالبيئة. وهي تؤكد ضرورة إلغاء قوانين البيئة لصالح حماية ممتلكات الشركات المسببة للتلوث. ويمكن التنبؤ بالقضاة الذين دعيتهم هذه المنظمات لحضور حلقاتها الدراسية التدريبية: وهم إجمالاً، 68% من الحاضرين في مؤتمرات الثلاثة الكبار بين عامي 2002 - 2004 وكانوا ممن عيّنهم الجمهوريون، وفي ما أقامته «ليبرتي فند» أثناء المدة نفسها، كان 97% من الحضور من القضاة المعيّنين من قبل الجمهوريين.

وقد ذكرت جمعية حقوق المجتمع بالوثائق أن أولئك القضاة الذين حضروا هذه المؤتمرات عدة مرات ومسؤولون بوجه عام عن إصدار معظم القرارات العملية الأساسية المؤيدة للشركات والمناهضة للبيئة. وطبعاً، كان من المستحيل إثبات أن حضور تلك المؤتمرات يغيّر آراء القضاة. لكن جمعية حقوق المجتمع تقول: «أعلن مركز جامعة جورج ماسون للقانون والاقتصاد بفخر في رسالته الإخبارية، أن عدداً كبيراً من القضاة وصفوا البرنامج بأنه بدّل تماماً إطارهم المرجعي فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالأمور الاقتصادية».

إن هذه الجماعات لا تقدم تعليماً قضائياً محايداً. فهم يمنحون إجازات تتكلف آلاف الدولارات للقضاة الفيدراليين، لتشجيع خطتهم اليمينية المتطرفة على حساب المصلحة العامة. وبمرور الوقت، كان لهذه الجهود أثر واضح. وهذا مثال آخر على كيفية استبدال الثروة بالعقل في قلب ديمقراطيتنا النيابية - وهذه المرة في قلب السلطة القضائية في الحكومة. وقد أدرك مؤسسونا أنه لا الذكاء ولا التعليم يجعلان الفرد بمنأى عن الإغراءات ومواطن الضعف المتأصلة في الطبيعة الإنسانية.

يرى بعضهم أن علاج هذه المشكلة يكمن ببساطة في تشجيع الجماعات البيئية وجماعات المصلحة العامة الأخرى، على إقامة حلقاتهم الدراسية «التعليمية» للقضاة الفيدراليين، لكن المشكلة القديمة التي تواجه المدافعين عن المصلحة العامة الواسعة والمنتشرة، الذين يعتمدون في الأساس على قوة الحجة وسلطة العقل، هي أنهم لا يمكنهم الوصول إلى مصادر الثروة المركزة، التي غالباً ما تتوافر

للمدافعين عن المصالح الخاصة الضيقة، الذين يتأثر دخلهم الدائم تأثراً شديداً بقرارات المحاكم والكونجرس والسلطة التنفيذية. لكن حتى لو كانوا يملكون هذه المصادر، كان الأمر سيصبح خاطئاً تماماً للمدافعين عن نتائج معينة في القضايا المرفوعة أمام المحاكم، أن يصمموا برامج «تعليمية» للقضاة ويقوموا برعايتها، وأن يحثوهم على حضورها بعروض لإجازات مجانية.

إذا كان مؤسسونا يؤمنون بأن السلطة القضائية - حسب وصفها في المادة الثالثة من الدستور- كانت إلى حد بعيد أضعف السلطات الثلاث، فصحيح أيضاً أنهم كانوا يعدون أن السلطة التشريعية - حسب وصفها في المادة الأولى من الدستور- هي أقوى السلطات. وبرغم عدم موافقة بعضهم، فإن الغالبية العظمى كانت تشعر أن السلطة التشريعية ستصير أهم ضمان ضد وجود تركيز تعسفي للسلطة في يد الهيئة التنفيذية.

كان إخفاق نظام المساءلة والمحاسبة الأشد خطورة - والأشد إثارة للدهشة- في السنوات الأخيرة، هو تنازل الكونجرس عن دوره بوصفه سلطة حكومية تتساوى مع السلطتين الأخريين. فبعد انتخابات عام 2006، بدأت الزعامة الديمقراطية الجديدة في الكونجرس محاولة طال انتظارها لاستعادة مكانة السلطة التشريعية.

لكن كان هناك ضرر بالغ سببته الأغلبية الخنوعة التي سيطرت على مجلس النواب طوال الإثني عشرة عاماً السابقة على الانتخابات، وعلى مجلس الشيوخ معظم تلك المدة - ولا سيما في المدة من يناير 2001 إلى

يناير 2007. وفي تلك المدة، كانت الزعامة الجمهورية تراعي الرئيس تماماً لدرجة أنهم تخلوا عن عقد جلسات الاستماع الرقابية، وسمحوا للسلطة التنفيذية بالسيطرة التامة تقريباً على فعاليات الكونجرس.

كانت الحاجة لجمع تبرعات دائمة لشراء إعلان التلفاز تجعل الكونجرس شديد الحساسية لتأثير جماعات المصلحة الخاصة، التي تركز على توفير مسهمين في الحملة. وفي الحزب الجمهوري، تم تأمين عملية جمع التبرعات بطريقة تجعل لمن يشغل منصب الرئيس في الحزب نفسه تأثيراً هائلاً على من يحصل على إسهامات في انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، وعلى من لا يحصل عليها.

إن حالة هيئتنا التشريعية المثيرة للشفقة في الأساس هي ما تعلق إخفاق نظام المساءلة والمحاسبة، الذي كنا نفخر به في منع تجاوز الهيئة التنفيذية الخطر، والذي يهدد الآن بتحول جذري في النظام الأمريكي.

لقد تم انتخابي في الكونجرس عام 1976، وعملت لثمانى سنوات في مجلس النواب، وثمانى سنوات أخرى في مجلس الشيوخ، ثم رأست مجلس الشيوخ لثمانى سنوات بوصفي نائب الرئيس. وكنت -كوني شاباً- أرى الكونجرس مباشرة بوصفي نجل سيناتور في مجلس شيوخ الولايات المتحدة. فقد انتخب والدي في الكونجرس عام 1938، قبل عشر سنوات من ميلادي، وترك مجلس الشيوخ عام 1971.

إن الكونجرس الحالي لا يمكن النظر إليه نظرة مقارنة بالكونجرس الذي كان والدي عضواً فيه، فهناك عدد كبير من أعضاء المجلسين اليوم متميزون، لكن سلطة الحكومة التشريعية في ظل زعامته السابقة

[الجمهورية]، كانت تعمل وكأنها خاضعة تماماً للسلطة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، فإن عدداً كبيراً من أعضاء المجلسين حالياً يشعرون أنهم مرغمون على إنفاق أغلب وقتهم في جمع المال؛ لشراء إعلانات تلفزيونية مدتها 30 ثانية، وليس في مناظرات فكرية بشأن القضايا المطروحة.

لقد حددت السلطة التنفيذية، مرة بعد أخرى، دور الكونجرس، وكان الكونجرس دوماً شريكاً يتنازل عن سلطته طواعية. تأمل مثلاً دور الكونجرس في «الإشراف على» حملة التنصت الجماعي التي استمرت أربع سنوات، والتي بدت على نحو ظاهر وبمنتهى الوضوح أنها تنتهك وثيقة حقوق الإنسان. يقول الرئيس: إنه أبلغ الكونجرس، لكن ما يقصده حقاً هو أنه تحدث مع رئيس مجلس النواب وعضو رفيع المستوى فيه، ولجان الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وزعماء المجلسين البارزين. وزعم أعضاء هذه المجموعة الصغيرة، بدورهم، أن أحداً لم يعطهم الحقائق كاملة، برغم أن واحداً على الأقل من الأعضاء البارزين في لجنة الاستخبارات، كتب بخط يده خطاباً مهماً لنائب الرئيس تشيني، واحتفظ بنسخة في خزنته الخاصة.

على أي حال، كان هؤلاء الأعضاء البارزون يُبلغون بما حدث في السر، ولا يستطيعون إفشاء محتوى ما تم إطلاعهم عليه إلى الأعضاء الآخرين، ولا حتى إلى من يعملون معهم - وهذا هو السبب في أن المذكرة التي أرسلت إلى نائب الرئيس تشيني كان لا بد أن تكون مكتوبة بخط اليد. ومن ثم لا يمكن أن تؤدي إلى مداولات في الكونجرس بشأن الحكمة من برنامج المراقبة، وما يسببه من تناوب بين الحرية والأمن.

وبالرغم من تعاطفي مع الوضع الحرج الذي وُضع فيه أولئك الرجال والنساء، لا يمكن أن اختلف مع «تحالف الحرية» حين قال إن الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس، على حد سواء، يجب أن يتقاسموا اللوم على عدم اتخاذ أي إجراء للاحتجاج، وعدم السعي لمنع ما يعدونه برنامج غير دستوري بكل ما في الكلمة من معنى.

هناك عدد كبير من أعضاء الكونجرس حالياً ليس لهم خبرة مطلقاً بإجراء جلسة استماع رقابية. ففي سنوات السبعينيات والثمانينيات، كانت جلسات الاستماع التي شاركت فيها مع زملائي تضع السلطة التنفيذية في مأزق - أيًا كان الحزب الحاكم. وعلى سبيل المثال، أثناء مدتي وجودي الأوليين في مجلس النواب، شاركت مع زملائي الديمقراطيين في إجراء جلسات استماع رقابية قاسية، وكانت دوماً مثار جدل بشأن تصرفات الهيئة التنفيذية في عهد الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر - ليس بسبب عدم احترامه، ولكن ببساطة لأننا شعرنا بأن ذلك جزءاً من وظيفتنا كوننا أعضاء في الهيئة التشريعية في الحكومة. مع ذلك، اخضعت رقابة الكونجرس نهائياً أثناء السنوات الست الأولى في إدارة بوش-تشيني؛ لأن ولاء الحزب لزعماء الكونجرس الجمهوريين زاد عن احترامهم للدور المستقل، الذي يفترض أن تؤديه السلطة التشريعية في نظامنا الدستوري.

لقد اضمحل دور لجان تحويل السلطة طوال عقود، حتى أصبحت في بعض الأحيان بلا قيمة. ولم يتم تمرير عدد كبير من مذكرات التخصيص السنوية. وكان كل شيء يتكّوم في معيار عملاق وحيد، لم يكن متاحاً حتى

لأعضاء الكونجرس قراءته قبل التصويت عليه. ومنذ عهد كبير، تم استبعاد أعضاء الحزب الديمقراطي بصفة منتظمة من لجان المؤتمر، ولم يسمح بصفة منتظمة بالتعديلات أثناء مناقشة التشريع في القاعة. وفي مجلس شيوخ الولايات المتحدة، الذي اعتاد أن يفخر بأنه «أعظم هيئة تشاورية في العالم» كانت المناظرات الهادفة نادرة.

لقد بدأ زعماء الجمهوريين في كل من مجلسي النواب والشيوخ بمنع الديمقراطيين من حضور اجتماعات لجنة التشاور، حيث يتخذ التشريع صورته النهائية، وبدلاً من ذلك، يسمحون لمساعدى الرئيس بحضور الاجتماعات ليكتبوا لهم أجزاء أساسية في القوانين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة الناخبين على تحميل أعضاء الكونجرس تبعة هذا التنازل عن مسؤوليتهم، كثيراً ما أخدمتها الطبيعة الشكلية التي تتخذها معظم حملات إعادة الانتخاب في الكونجرس. كما أن رسم حدود المناطق لصالح أصحاب المناصب من الحزبين، والميزانيات الضخمة التي يبذلها دافعو الضرائب لتمويل رسائل البريد الإلكتروني، والرسائل الإخبارية، وأذون النشر في الصحافة المرئية، والسفر بالطائرات ذهاباً وعودة كل عطلة أسبوعية إلى مقاطعاتهم، وكذلك فإن القدرة على جمع مبالغ كبيرة من المال لشراء إعلانات تلفزيونية، كلها عوامل تجتمع لضمان إعادة انتخاب الغالبية العظمى من أصحاب المناصب مهما كانوا.

أما في مجلس النواب، فإن عدد من يواجهون سباق انتخابي تنافسي بحق كل عامين يقل في المعتاد عن 15%، كما أن عدد المقاعد التي يتغير

الجالس فيها كل عامين قليل جداً. وفي كثير من الأحيان، يحدث تغير أوسع في المزاج العام - كما حدث في عامي 1994 و2006 - حيث تتغير الهيمنة على الكونجرس من حزب لآخر. لكن عدداً كبيراً للغاية من أصحاب المناصب، وصلوا إلى الاعتقاد أن مفتاح الاستمرار في الحصول على المال لإعادة الانتخاب هو البقاء على وفاق مع هؤلاء الذين يملكون المال ويمنحونه، وفي حالة الحزب الجمهوري، يحكم العملية برمتها، في الأساس، من يشغل منصب الرئيس وهيئته السياسية.

وبالتدرج، تتحول الانتخابات العامة إلى مسألة شكلية، ولا سيما في مجلس نواب الولايات المتحدة. فلقد كان في ذهن واضعي الدستور أدوار معينة لكل من مجلسي الكونجرس؛ يضم مجلس النواب الشباب الجامحين المتفاعلين مع انفعالات زمانهم، جزئياً بسبب عبء دورة العامين. أما أعضاء مجلس الشيوخ، فإن دورتهم تستمر ست سنوات، ويقوم عملهم على محاسبة مجلس النواب بترو؛ لأن طبيعة العمل توفر وقتاً طويلاً. وحتى عهد قريب، كان المتبع أن مقاعد مجلس النواب تتغير بتكرار أكبر من مقاعد مجلس الشيوخ.

في السنوات الأخيرة انقلبت تلك التركيبة؛ ففي الانتخابات الأربعة التي جرت في الألفية الجديدة، أعاد أعضاء مجلس النواب انتخاب نحو 96% من الموجودين مقارنة بأعضاء مجلس الشيوخ، الذين أعادوا انتخاب 85% فقط من الموجودين، حسبما قال رودس كوك، خبير إحصائيات الانتخابات. ومن السهل إحصائياً حالياً أن يعاد انتخاب عضو مجلس النواب ثلاث مرات متتالية، في حين يعاد انتخاب

عضو مجلس الشيوخ مرة واحدة، ونتيجة لذلك صار غرض المؤسسين أن يمسك أعضاء مجلس النواب المقود لمدة أقصر، وأن يكونوا أكثر استجابة لعموم الناس من أعضاء مجلس الشيوخ، مقلوباً رأساً على عقب. وطبعاً، جاء أكبر تغيير جوهري في طبيعة مجلس الشيوخ مع تعديل الدستور السابع عشر، الذي أقر عام 1913، وقد نص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع المباشر. والمؤكد أنه مع مسaire هذا الواقع الانتخابي الجديد، يوحي الدليل القائم على التجربة بأن مجلس الشيوخ هو فعلاً الآن أكثر تقلباً من مجلس النواب.

بالإضافة إلى ذلك، على النقيض من الكونجرس رقم (93) الشجاع الذي أسهم في إنقاذ أمتنا من ممارسات ريتشارد نيكسون الفاسدة، تنازل الكونجرس الأخير -الذي يهيمن عليه حزب الرئيس- فعلاً عن دوره الدستوري في أن يؤدي مهامه كونه سلطة مستقلة، ومتساوية مع سلطتي الحكومة الآخرين. فبدلاً من ذلك، كان هذا الكونجرس الذي يتزعمه الجمهوريون راضياً، في معظم الأحيان، بتلقي أوامر من الرئيس للتصويت معهم أو ضدهم.

ومن حسن حظ بلادنا، أُجبر الرئيس نيكسون على الاستقالة قبل أن يتمكن من تنفيذ تأويله الغريب للدستور، لكن ليس قبل أن يخلق استخفافه بالكونجرس والمحاكم أزمة دستورية خطيرة. وثبت أن الاثنين اللذين كانا يحتلان الصدارة في وزارة العدل في عهد نيكسون، إليوت ريتشاردسون وويليام روكيلشاوس، وهما رجلان في غاية الاستقامة. وحتى بالرغم من أنهما كانا نصيرين مخلصين للحزب الجمهوري،

كانا أكثر ولاءً للدستور، وقد قدما استقالتيهما لأسباب متعلقة بالمبادئ بدلاً من تنفيذ ما عدوه إساءة استخدام سلطة من جانب نيكسون. ثم قام الكونجرس -أيضاً بناء على تأييد من الحزبين- بمقاومة شجاعة لإساءة استخدام نيكسون السلطة، وبدأ بإجراءات الاتهام. وكانت تلك من أكثر ساعات الكونجرس مدعاة للفخر، في العقود الحديثة، في تلك المحاكمة وذلك الصراع.

كان التدهور والافتقار إلى الاستقلالية، الذي أظهره الكونجرس الأخير، يصدم مؤسسينا أكثر من أي شيء آخر؛ لأنهم آمنوا بأن سلطة الكونجرس بنظام المساءلة والمحاسبة هو الأهم والوحيد المناهض للممارسات السيئة لسلطة تنفيذية لا حدود لها.

وكما تصور جيمس ماديسون، فإن ديمقراطيتنا ديمقراطية تشاورية. والمؤكد أن طبيعتها التشاورية جوهرية لتماسكنا الاجتماعي؛ لأن القدرة السحرية الأساسية للديمقراطية التي تشتق بها السلطة العادلة من موافقة الشعب، لا يمكن أن تتم إلا بعملية واحدة فقط، وهي عملية تشاورية حقيقية.

فضلاً عن ذلك، فإن دور مجلس شيوخ الولايات المتحدة الفريد -أكثر مما هو دور مجلس النواب، أن يوفر ساحة للتشاور- والمراعاة الكاملة والوافية للآراء التي تتمسك بها الأقلية بقوة. وليس من قبيل المصادفة أن مؤسسينا منحوا مجلس الشيوخ سلطة إصدار الحكم على مدى استحقاق المرشحين للهيئة القضائية؛ لأنهم كانوا يعرفون أن احترام

القانون أيضاً يعتمد على استقامة قضائنا واستقلاليتهم المحسوسة. فأرادوا أن تُفحص هذه الصفات عبر أثقل مجلسي الكونجرس وزناً.

وكما ذكرت في الفصل الثاني، تضمن هجوم الجمهوريين على القضاء تهديداً من الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ بتغيير قواعد مجلس الشيوخ تهديداً دائماً لحذف حق الأقلية في المشاركة في النقاش الموسع بشأن مرشحي الرئيس من القضاة.

لقد أهمتني إلى حد بعيد، وأفزعنتي بحق أفعال بعض زعماء الجمهوريين وتصريحاتهم لإضعاف مكانة سلطة القانون، عن طريق المطالبة بسلب حق مجلس الشيوخ في النقاش غير المحدود، إذا تعلق الأمر بتثبيت القضاة.

لم يعط مؤسسونا أي دور لمجلس النواب في تثبيت القضاة الفيدراليين. ولو عرفوا أن الأمر لا يقتضي سوى أغلبية بسيطة؛ لحماية البلاد من الاختيارات غير الحكيمة للهيئة القضائية التي يقوم بها أي رئيس حزبي، لكانوا قد منحوا مجلس النواب سلطة التصويت على اختيار القضاة مثل مجلس الشيوخ. لكنهم منحوا السلطة لمجلس الشيوخ فحسب؛ فهو يضم مجموعة من الأكفيا، يقضى كل منهم مدة عمل في الكونجرس تبلغ ثلاثة أضعاف ما يقضيه أعضاء مجلس النواب، وذلك تحديداً لتشجيع الإطار التأملي للعقل، والبعد عن انفعالات الناخبين. والقدرة على التفكير التشاوري.

كانوا يعرفون أن القضاة الذين يتم إرسالهم لمجلس الشيوخ، سيخدمون إن تم تثبيتهم، مدى الحياة، لهذا ينبغي أن يكون تثبيتهم-

بعد مدة من التشاور والاتفاق، وهذا ما يجعل مجلس الشيوخ شريكاً مساوياً للسلطة التنفيذية.

لقد كان تقليد مجلس الشيوخ الخاص بالنقاش غير المحدود سلاحاً مثيراً للجدل في ترسانة الديمقراطية في أمريكا. وقد استخدم طوال عقود، لإحباط محاولات الأغلبية لتمرير قوانين الحقوق المدنية، كما استخدمه بعض أعضاء مجلس الشيوخ مراراً لأغراض ضيقة. مع ذلك، كثيراً ما يعمل أيضاً على دفع مجلس الشيوخ والدولة بأسرها تجاه إيجاد حل وسط بين وجهات النظر المتصارعة، وعلى بعث الحياة في نصيحة قديمة للنبي إشعيا تقول: «تعالوا، دعونا نفكر معاً».

في الواقع، في ظل الإجراءات التي استخدمها الجمهوريون أثناء إدارة كلينتون-جور، كان عدد أقل كثيراً من عدد أعضاء مجلس الشيوخ الواحد والأربعين اللازمين لإجراء التعطيل، يمكنه منع مجلس الشيوخ بصورة روتينية من التصويت على القضاة الذين رشحهم الرئيس، بالإصرار على إجراء التعطيل حتى مع أقل المرشحين إثارة للخلاف. والتعطيل، طبعاً، أداة تستخدم في مجلس شيوخ الولايات المتحدة لمنع المجلس من إغلاق باب المناقشة في موضوع لم يتم الفصل فيه، والتحول إلى التصويت الفعلي. ويجب أن يقوم ستون عضواً من أعضائه المئة بالتصويت لصالح إغلاق باب المناقشة لكي يسمح بإجراء عملية التصويت. لذلك، يمكن لحد أدنى لا يتجاوز واحداً وأربعين عضواً أن يعوقوا قدرة الأغلبية على البدء في عملية التصويت. وأثناء المدة التي سيطر عليها الجمهوريون على مجلس الشيوخ، كان زعيم الأغلبية يرفض باستمرار عرض الترشيحات في القاعة حتى إذا كان عدد المعارضين

من أعضاء المجلس أقل كثيراً من ذلك.

ولوضع الأمور في نصابها، عندما تركت أنا والرئيس كلينتون المكتب البيضاوي، كان هناك أكثر من مئة مقعد شاغر من مقاعد القضاة - ويرجع ذلك بصفة عامة إلى الإعاقة الانفعالية لعملية التثبيت التي يقوم بها الجمهوريون في المجلس. ومن دواعي السخرية، أنه قبل انتهاء إدارة كلينتون-جور بمدة قصيرة، قال الجمهوري أورين هاتش، رئيس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ: «ليست هناك أزمة وظائف خالية، وإن مجرد نظرة بسيطة تكذب بوضوح الجزم بأن 103 وظيفة شاغرة تمثل أزمة تنظيمية».

والمضحك أنه بمجرد أن تولى الرئيس بوش السلطة، دق هاتش جرس إنذار مدو، حتى حين تم تخفيض عدد الوظائف الشاغرة إلى حد بعيد، بقوله: «إن إجراءات التعطيل التي استخدمت لمنع التصويت قد أوقعت عملية التثبيت القضائي في أزمة سياسية ودستورية تضعف الديمقراطية والقضاء ومجلس الشيوخ والدستور».

لقد استمعت بفضول حقيقي إلى التصريحات التي صدرت أثناء المناظرة التي تمت منذ عهد قريب عن محاولات الجمهوريين إلغاء مناظرة التعطيل. على سبيل المثال، سمعت زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ، بيل فريست، وهو من نفس ولايتي، يقول، بغير علم: «إن كل مرشح قضائي خضع لإجراء لجنة مجلس الشيوخ تلقى موافقة على التصويت [بنعم أو لا]. وفي بعض الأحيان، يتم رفض بعض المرشحين في القاعة، لكنهم دوماً يخضعون للتصويت».

لكنني أذكر جيداً أنني شهدت عشرات المرشحين ممن أرسلهم الرئيس كلينتون إلى مجلس الشيوخ، ورُفض إجراء التصويت عليهم وطُبق التعطيل بطرق مختلفة. كما أذكر أيضاً أن في عام 1968، كان والدي الضامن الأساسي لشخص آخر من ولاية تينيسي، وهو آب فورتاس الذي رشحه الرئيس ليندون جونسون لرئاسة المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وقد تم تعطيل فورتاس، وحرّم من التصويت بنعم أو لا، وصوت على إغلاق باب المناقشة في الأول من أكتوبر عام 1968، ولم يكن التصويت لصالحه حيث كان 45 إلى 43 صوتاً، فأجبر الرئيس جونسون بإجراءات التعطيل على سحب الترشيح. فهل حدث هذا في التاريخ من قبل؟

إن قول هذا لا يجعله صحيحاً. فقد قال هاورد بيكر، زميل والدي في مجلس الشيوخ وصديقه أيضاً من ولاية تينيسي، أثناء ذلك التعطيل: «في أي قضية لا تكون الأغلبية في أي وقت على حق دوماً».

لذلك تحديداً أنشأ مؤسسونا نظاماً للمساءلة والمحاسبة - لمنع تعاضم السلطة في يدٍ واحدة سواء كانت يد فرد أو مجموعة - لأنهم احترسوا مما اشتهر ماديسون بتسميته: «أذى الشقاق الحزبي». مع ذلك، هددت مجموعة من الجمهوريين الراديكاليين بتحول جوهرى عن نظام عملنا به على نحو جيد طوال 230 عاماً، وكان بمثابة نموذج يُحتذى لبقية دول العالم. وبعبارة جورج ويل، صاحب عمود الرأي: «إن إلغاء التعطيل مخالفة بينة لحقوق الأقلية، فهو يمكن أي حكومة ديمقراطية من قياس الجدل العام، ليس كما فقط بل كيفاً أيضاً،

واحترامه. ويمكن التعطيل الأقليات القوية من إبطاء القوة الحكومية الماحقة. وعلى المحافظين الذين لا يرون أن الحكومة عليها قيود كافية أن يحتفوا بهذه الآلية المانعة».

ويكرر السيناتور جون ماكين آراء جورج ويل، مذكراً زملاءه المحافظين بأنهم لن يكونوا دوماً أغلبية. وأضاف: «أنريد أن يوافق مجلس شيوخ الولايات المتحدة على حفنة من القضاة الليبراليين بواحد وخمسين صوتاً، إذا كان الديمقراطيون هم الأغلبية؟» إن قواعد مجلس لشيوخ وتقاليدته كافة مستمدة من الرغبة في ضمان إمكانية سماع صوت الأقلية. وكان التعطيل في صميم هذه النظرية لمدة تزيد عن قرنين، ومع ذلك لم يشعر أحد قبل الآن أننا مضطرون لإلغائه.

والآن لأن السيطرة على مجلس الشيوخ تغيرت، فربما يحدث التبادل التقليدي في المواقع بين أعضاء كلا الحزبين فيما يخص عملية التعطيل. لكنني على اقتناع بأن بلادنا في حاجة أكبر إلى إعادة ترسيخ فعالية نظام المساءلة والمحاسبة، وإلى رد الاعتبار للطبيعة التشاورية لوقائع الكونجرس، ولا سيما في مجلس الشيوخ، الذي كان الغرض منه أن يكون أشد الكيانات التشريعية تأثيراً. مع ذلك، في نهاية الأمر ستتوقف كفاية نظام المساءلة والمحاسبة، واستمرار قابلية دستور الولايات المتحدة في حد ذاته للتطور، على مشاركة أشد صرامة من الشعب الأمريكي في إعادة الحياة إلى تخطيط مؤسسينا. ولكي يتم ذلك، يجب أن تتوافر للناس إمكانية الحصول الحر على معلومات غزيرة عن عمليات السلطة التنفيذية.

إن حقيقة إخفاق إجراء اتنا الوقائية حتى الآن في احتواء هذا التوسع غير المسبوق في السلطة التنفيذية، مسألة في غاية الإزعاج. ويرجع هذا الإخفاق إلى حقيقة أن السلطة التنفيذية اتبعت إستراتيجية محددة تطوي على التعقيم، والتسويق وحجب المعلومات، والتظاهر بالموافقة ثم رفض التنفيذ، والنفاق؛ لكي تحبط محاولات السلطتين التشريعية والقضائية لاستعادة توازننا الدستوري. وبرغم كل شيء لا يمكن للسلطتين الأخريين مراجعة إساءة استخدام السلطة لو لم تكن على علم بحدوثها.

لم ترض هذه الإدارة بمجرد إجبار الكونجرس على الخضوع، فهم، عن طريق حجب معلومات عن سلوكهم - بطريقة دقيقة- يجردون نظام المساءلة والمحاسبة عندنا من عنصر جوهرى فيه. فحكومة للشعب وبالشعب ينبغي أن تكون شفافة «أمام» الشعب. مع ذلك، يبدو أن إدارة الرئيس بوش تفضل صنع السياسة سراً، واعتماداً على معلومات ليست متاحة للعامة، وبإجراءات معزولة عن أي مشاركة حقيقية من الكونجرس أو الشعب الأمريكي. وحين تطلب تصديق الكونجرس في ظل دستورنا الحالي، يتم التصديق دون نقاش جاد. فكما قال بوش لأحد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين في أحد الاجتماعات: «اسمع، أريد صوتك - ولن أجادل معك في ذلك».

حين ينتزع العقل والمنطق من العملية الديمقراطية - عندما ينتفي وجود أي هدف من عرض الخيارات التي علينا اتخاذها أو مناقشتها - فإن كل المسائل أمامنا تختزل في معادلة بسيطة: من يمكنه ممارسة

أكبر قدر من السلطة الغاشمة؟ فإن نظام المساءلة والمحاسبة الذي حافظ على سلامة نظامنا الأمريكي لما يزيد عن قرنين، قد تآكل بصورة خطيرة في العقود الأخيرة، وخصوصاً في السنوات الست الماضية.

ولكي نعيد إنشاء التوازن المطلوب، ومراجعة التوسع الخطر في سلطة تنفيذية تملك زمام القوة، علينا قبل كل شيء أن نستعيد نظام المساءلة والمحاسبة الذي أدرك مؤسسونا أنه أمر جوهري؛ لضمان إمكانية أن يؤدي العقل دوره المناسب في الديمقراطية الأمريكية. ويجب علينا عندئذ أن نركز على تقوية شعب الولايات المتحدة بالقدرة على، المشاركة الكاملة النشيطة في الحوار القومي للديمقراطية والرغبة فيها. وأنا مقتنع أن هذا ممكن، وأن الشعب الأمريكي يمكن أن يصبح «جماعة مواطنين واعية» من جديد. وسأفصل كيف يتم ذلك في الفصل القادم.